Document: EB 2013/109/R.27
Agenda: 10(a)(ii)
Date: 19 September 2013
Distribution: Public
Original: English

A

IFAD
تمكين السكان الريفيين الفقراء
من التغلب على الفقر

تقرير رئيسة لجنة مراجعة الحسابات عن اجتماعها الثامن والعشرين بعد المائة

مذكرة إلى السادة ممثلي الدول الأعضاء في المجلس التنفيذي

الأشخاص المرجعيون:

الأسئلة التقنية:

Ruth Farrant
المراقب المالي ومدير شعبة المراقب والخدمات المالية
رقم الهاتف: 2281 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: r.farrant@ifad.org

Conrad Lesa
مدير المحاسبة والإبلاغ المالي
شعبة المراقب والخدمات المالية
رقم الهاتف: 2281 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: c.lesa@ifad.org

نشر الوثائق:

Deirdre McGrenra
مديرة مكتب شؤون الهيئات الرئاسية
رقم الهاتف: 2374 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: gb_office@ifad.org

المجلس التنفيذي – الدورة التاسعة بعد المائة
روما، 17–19 سبتمبر/أيلول 2013

للاستعراض

تقرير رئيسة لجنة مراجعة الحسابات عن اجتماعها الثامن والعشرين بعد المائة

1- ترغب لجنة مراجعة الحسابات في لفت انتباه المجلس التنفيذي إلى القضايا التي نظرت فيها في اجتماعها الثامن والعشرين بعد المائة الذي عقد بتاريخ 6 سبتمبر/أيلول 2013.

اعتماد جدول الأعمال

2- تم اعتماد جدول الأعمال مع إضافة تحديث شفهي عن وضع الآلية العالمية تحت بند مسائل أخرى.

محاضر الاجتماع السابع والعشرين بعد المائة للجنة مراجعة الحسابات

3- تمت المصادقة على المحاضر بعد إدراج تصحيح ورد في التحديث الشفهي لخطة التأمين الطبي بعد انتهاء الخدمة، وذلك بناء على طلب الإدارة. ويتعلق التحديث بتحويل الأموال من الموارد العادية للصندوق إلى حساب أمانة خطة التأمين الطبي بعد انتهاء الخدمة. وقد تم أساسا عكس هذا التغيير في تقرير رئيسة لجنة مراجعة الحسابات عن اجتماعها السابع والعشرين بعد المائة المقدم إلى المجلس التنفيذي.

الاستعراض المسبق رفيع المستوى لبرنامج عمل الصندوق المستند إلى النتائج لعام 2014 والميزانيتين العادية والرأسمالية للصندوق وبرنامج عمل مكتب التقييم المستقل في الصندوق المستند إلى النتائج وميزانيته لعام 2014 وخطته الإشارية للفترة 2015-2016

4- عرضت إدارة الصندوق وثيقة الاستعراض المسبق للميزانية، ولفتت انتباه اللجنة إلى حقيقة أن هذه الوثيقة هي استعراض مسبق رفيع المستوى، وأن الوثيقة النهائية التي ستقدم إلى المجلس التنفيذي في دورته التي ستنعقد في ديسمبر/كانون الأول سوف تستند إلى الطلبات المفصلة من الميزانية المستلمة من جميع دوائر الصندوق.

5- كذلك سلطت الإدارة الضوء على النية الأصلية المتمثلة في عرض ميزانية عام 2014 مع الحد الأدنى من الزيادة. إلا أن تنفيذ خطة العمل بالاستجابة للتقييم المؤسسي لكفاءة الصندوق وكفاءة العمليات التي يمولها الصندوق كانت قد أخذت الأسبقية لاحقا. ونتيجة لذلك تتعلق معظم الزيادة المقترحة الواردة في ميزانية عام 2014 بالتكلفة الإضافية لتنفيذ توصيات هذا التقييم كما هو منصوص عليها في خطة العمل الموحدة لتعزيز الكفاءة التشغيلية والمؤسسية للصندوق.

6- كذلك تم لفت انتباه اللجنة إلى المجالات الرئيسية التالية ضمن وثيقة الاستعراض المسبق رفيع المستوى:

(1) تم وضع برنامج القروض والمنح المخطط له لعام 2014 بحدود 1.1 مليار دولار أمريكي، مقارنة مع إسقاطات عام 2013 والتي كانت بحدود 800 مليون دولار أمريكي. وسيتم تغطية النقص في الإقراض عام 2013 من خلال إقراض أعلى عامي 2014 و2015 للوصول إلى المستوى المستهدف للتجديد التاسع لموارد الصندوق البالغ 3 مليارات دولار أمريكي.

(2) أبدت عملية التخطيط الاستراتيجي لقوة العمل في الصندوق عام 2014 تمييزا أوضح بين متطلبات الموظفين الجوهريين في الصندوق وتدابير الموظفين لفترات قصيرة أو المستشارين. وكان يتوقع

للعملية الجارية لتنظيم الموظفين الذين يؤدون مهاما جوهرية في الميزانية العادية للصندوق أن تؤدي إلى زيادة في هذه الميزانية.

(3) تم توفير تحديث عن التقدم المحرز في منهجية اقتناص البيانات المستندة إلى التمايز بين الجنسين من حافظة القروض والميزانية العادية.

7- وكذلك فقد أعلمت اللجنة أيضا بمحركات تكاليف خط الأساس، وهي زيادة إجمالية في الأسعار بما يعادل 2.1 بالمائة بسبب التضخم، وزيادة متوقعة محتملة بمقدار 2.5 بالمائة في تعويضات الموظفين المهنيين التي سيتم امتصاصها. كذلك سلط الضوء على محركات التكاليف الأخرى التي تتضمن تكاليف إطار التقدير والمكافآت الجديد للموظفين.

8- سيؤدي تنفيذ توصيات التقييم المؤسسي إلى تكاليف رأسمالية لتكنولوجيا الاتصالات والمعلومات، بما يعادل 3.6 مليون دولار أمريكي، وهي تتضمن تكاليف تعديلات لمرة واحدة بما يعادل 3 ملايين دولار أمريكي، وزيادة في التكاليف المتكررة عام 2014 بما يعادل 5.25 مليون دولار أمريكي.

9- وقد تم تذكير اللجنة بأنه لم يكن هنالك أية زيادة أو زيادات في الحدود الدنيا في الميزانية العادية لعدة سنوات. وإذا ما أخذنا بعين الاعتبار خطة عمل التقييم المؤسسي لكفاءة الصندوق وكفاءة العمليات التي يمولها الصندوق وغيرها من محركات التكاليف المذكورة أعلاه، فقد تم وضع ميزانية عام 2014 بحدود 150.39 مليون دولار أمريكي، مقارنة بحوالي 144.14 مليون دولار أمريكي عام 2013. أي أن الزيادة هي 4.3 بالمائة أو ما يعادل 6.25 مليون دولار أمريكي مقسمة على النحو التالي:

(1) 3 ملايين دولار أمريكي للتكاليف الإضافية المتكررة لنظام القروض والمنح (بما في ذلك الاهتلاكات)؛

(2) 2.25 مليون دولار أمريكي للإجراءات الأخرى ذات الصلة بالتقييم المؤسسي؛

(3) 1 مليون دولار أمريكي لمحركات التكاليف الأخرى التي لا تتعلق بالتقييم المؤسسي.

10- ومن المقترح أن تكون الميزانية الرأسمالية لعام 2014 بمستوى مبدئي قدره 5 ملايين دولار أمريكي (منها 3.6 مليون دولار أمريكي تتعلق بالتقييم المؤسسي).

11- وقد عرض مكتب التقييم المستقل المقطع الخاص به، وأكد على أنه يعكس أول تغيير رئيسي في صيغة وهيكلية ميزانيته في السنوات العشر الأخيرة، التي أصبحت الآن متوائمة مع ما هو مستخدم في ميزانية الصندوق. وكانت لجنة مراجعة الحسابات قد طلبت هذا التواؤم.

12- وتضمنت الميزانية المعروضة تفاصيل عن النفقات الفعلية للسنوات الماضية والاستفادة الحالية لعام 2013. وكانت لجنة التقييم قد استعرضت نسخة من وثيقة الاستعراض المسبق هذه في دورتها المنعقدة في يونيو/حزيران، وعبرت عن دعمها لبرنامج العمل وللموارد المطلوبة. كذلك فقد أبلغت لجنة مراجعة الحسابات بإدراج المدخلات من لجنة التقييم في النسخة الحالية قيد النظر، وأن المدخلات من لجنة مراجعة الحسابات ومن المجلس التنفيذي في سبتمبر/أيلول سوف تؤخذ بعين الحسبان عند العرض النهائي على لجنة التقييم في أكتوبر/تشرين الأول. وأعلم مكتب التقييم المستقل اللجنة أنه قد وضع إطارا جديدا للانتقائية الغرض منه المساعدة على وضع برنامج العمل. ويتضمن البرنامج، بين أمور أخرى، تقييم سبعة برامج قطرية، وثمانية تقديرات لأداء مشروعات وتقييما واحدا للأثر.

13- وكان المكتب قد أعد خطة لقوة العمل الاستراتيجية مستعرضا أعداد الموظفين ودرجاتهم، وخلص إلى نتيجة مفادها بأنه لا يتوجب إدخال أية تعديلات على العدد الحالي للموظفين.

14- ويقترح مكتب التقييم المستقل ميزانية قدرها 6 ملايين دولار أمريكي لعام 2014، بما يعادل زيادة اسمية صفرية عن السنة السابقة.

15- ورحب المكتب بخطة عمل الصندوق الوحدة لتعزيز الكفاءة التشغيلية والمؤسسية. وقد وجد هذا التقييم أن الأداء الإجمالي للصندوق كان مرضيا إلى حد ما، مشيرا إلى أن التحسن صوب تقييم مرض أو أفضل من ذلك أمر حاسم بالنسبة للصندوق. ووفر المكتب أيضا إيضاحات حول بعض حالات عدم التطابق الظاهرة بين الأرقام في خطة عمل الإدارة وتعليقات مكتب التقييم المستقل عليها.

16- وسلط رئيس لجنة التقييم الضوء على أهمية زيادة الحوار بين لجنة مراجعة الحسابات ولجنة التقييم. وقد أُعلمت اللجنة بأن لجنة التقييم تقدر الوثيقة التي تغطي برنامج عمل مكتب التقييم وميزانيته، وتقدر أيضا الطبيعة الحرجة لاحتياجاتها. وقد دعمت لجنة التقييم الزيادة الصفرية في الميزانية، وقدرت تقليص التكاليف الناجم عن مكاسب الكفاءة، ودعمت استخدام 3 بالمائة من المبلغ المرحل من عام 2013 وتخصيصه للأنشطة غير المتوقعة. ورحب رئيس لجنة التقييم أيضا بخطة العمل الموحدة.

17- عبرت اللجنة عن تقديرها لحضور رئيس لجنة التقييم.

18- وقد تضمنت التعليقات من أعضاء اللجنة طلبات لتبرير أكثر تفصيلا للزيادة في ميزانية الصندوق وللفوائد المنبثقة عن الاستجابة للتقييم المؤسسي. كما عبر الأعضاء عن تقديرهم لإدراج بيانات في الميزانية حساسة للتمايز بين الجنسين في وثيقة عام 2014 وطلبوا المزيد من العمل في هذا الاتجاه، كما رحبوا بالصيغة المحسنة من ميزانية مكتب التقييم.

19- وتضمنت تعليقات أخرى اعترافا بأن بعض الزيادة في الميزانية ضرورة لتنفيذ التقييم المؤسسي لكفاءة الصندوق، ولكنها طالبت بمعلومات إضافية حول تكاليف التقييم المؤسسي ومكاسب ووفورات الكفاءة المحتملة. كذلك كان هناك طلب لإيضاح الأثر الفعلي لأية زيادات ممكنة في الرواتب بالقيمة الإسمية وفيما لو كانت التوصيات الخاصة بلجنة الخدمة المدنية الدولية ملزمة أو طوعية. وطلبت إيضاحات أيضا عن الإشارة إلى "العدد المحدود" من الموظفين الذين ستتم مكافأتهم بموجب إطار التقدير والمكافآت الجديد، وحول جودة وتكلفة المستشارين الذين يعينهم مكتب التقييم المستقل.

20- وعلى وجه الخصوص، طلبت اللجنة إيضاحات حول التقسيم المفصل لتكاليف الموظفين، ووثيقة تضم الإجراءات والتدابير المتخذة على مدى السنتين الماضيتين مثل ترفيع الموظفين، وتنظيم الموظفين، إلخ، مع الإشارة إلى أثرها المالي على ميزانية عام 2014.

21- وفيما يتعلق ببرنامج العمل، تمت الإشارة إلى أنه لم تقدم معلومات كافية حول كيف يخطط الصندوق الوصول إلى التمويل المشترك المستهدف لعام 2014.

22- وأخذت الإدارة بجميع التعليقات الواردة. وفيما يتعلق بزيادات رواتب الموظفين، وبالنسبة للوضع غير المحتمل بأن توصي لجنة الخدمة المدنية الدولية بزيادة رواتب الموظفين المهنيين، فقد تم وضع بعض

الأموال جانبا في العامين الماضيين لتغطية مثل هذه الزيادة. كذلك قالت الإدارة بأن توصيات اللجنة تتبع على وجه العموم.

23- وفيما يتعلق بإطار المكافآت، أوضحت الإدارة بأن ذلك ينطبق على الموظفين الذين يعتبر أداؤهم متفوقا مما يغطي حوالي 15 بالمائة منهم.

24- واختتم هذا البند بإشارة رئيسة اللجنة لتقدير أعضائها. وستدرج المعلومات الإضافية المطلوبة في النسخ المستقبلية من هذه الوثيقة. وأشارت رئيسة اللجنة إلى الحاجة للعمل مع لجنة التقييم فيما يتعلق بخطة العمل الموحدة.

وضع ميزانية نفقات خاصة بالأنشطة ذات الصلة بتجديدات موارد الصندوق

25- ذكرت إدارة الصندوق اللجنة أنه وفي فبراير/شباط 2011، وافق مجلس المحافظين على ميزانية نفقات خاصة قدرها 2 مليون دولار أمريكي لتمويل عملية التجديد التاسع لموارد الصندوق. ومن المبلغ الموافق عليه، تم فعليا صرف مبلغ 833 848 دولارا أمريكيا. وبعد إدراج مبلغ 000 100 دولار أمريكي إضافي لتمويل استعراض منتصف المدة للتجديد التاسع للموارد ستكون التكاليف الإجمالية بحدود 833 948 دولارا أمريكيا، مما يترك رصيدا بما يعادل 1.05 مليون دولار أمريكي. وتعود هذه الوفورات إلى الضوابط الصارمة على التكاليف وعلى أن الدورات الخارجية المكلفة التي كان مخططا لها أصلا لم تحدث فعليا.

26- واقترحت إدارة الصندوق استخدام هذه الأموال في عملية التجديد العاشر لموارد الصندوق عوضا عن طلب اعتماد منفصل لهذا التجديد. وتقدر إدارة الصندوق بأن الرصيد غير المستخدم سيكون كافيا لتغطية عملية التجديد العاشر للموارد.

27- كذلك فقد طلبت الإدارة أيضا تفويضا بالصلاحية من مجلس المحافظين إلى المجلس التنفيذي للاستعراض والموافقة على الاعتمادات المستقبلية لميزانيات النفقات الخاصة بعمليات تجديد موارد الصندوق في جهد لتبسيط هذه العملية.

28- وتضمنت الملاحظات من الأعضاء طلب إيضاح فيما لو كان هذا المبلغ مدرج في الميزانية الإدارية للصندوق، وفيما لو كانت الوفورات قد نجمت عن الدورات التي لم تعقد، وما هي التبعات فيما لو كان هذا الرصيد غير كاف لتغطية عملية التجديد العاشر لموارد الصندوق. كذلك تم طلب معلومات إضافية عن التكاليف.

29- أوضحت الإدارة بأن المصدر الرئيسي لهذه الوفورات كان عقد جميع دورات هيئة المشاورات في روما، وبالتالي عدم تكبد أية تكاليف ناجمة عن عقد دورات خارجية.

30- وافقت اللجنة على هذا الاقتراح.

تقرير مرحلي عن خطة عمل مكتب المراجعة والإشراف في الصندوق لعام 2013

31- عرض مدير مكتب المراجعة والإشراف تقريرا لمساعدة اللجنة على تقدير كفاية وفعالية وظيفة هذا المكتب. ووفر التقرير معلومات عن تنفيذ خطة العمل لعام 2013، ووضع توصيات المراجعة، بما في ذلك القديمة التي لم تنفذ منها.

32- كذلك عرض بعض المعلومات الإضافية المتعلقة بنظام التصنيف المستخدم لآراء المراجعة استجابة لطلب تقدمت به اللجنة، علاوة على وضع أولويات لتوصيات المراجعة. وتم الإبلاغ عن وضع مهام المراجعة ومعظمها إما مستكمل أو أنه قيد الإجراء.

33- ويقترح المكتب تعديل خطته الأصلية، بما في ذلك تأجيل مهمة كان من المقرر إجراؤها في وقت لاحق من هذا العام، وذلك بسبب التراجع في مستويات التوظيف.

34- وتم تسليط الضوء على إحصائيات الأداء الرئيسية التالية:

- تم تنفيذ 23 توصية خلال الستة أشهر الأولى من عام 2013؛
- هنالك 30 توصية أخرى متأخرة، منها 3 تتمتع بأولوية عالية.

35- ويبقى ملف التوصيات القديمة مستقرا مقارنة بالعام الماضي. وعلى وجه الإجمال فقد تناقص عدد التوصيات المتأخرة بصورة ملحوظة.

36- وفي مجال التحقيقات، أعلمت اللجنة باستكمال عدد من القضايا. وأما عبء القضايا النشطة فهو بحدود 20 قضية. وتم تحديد الحاجة للموارد الإضافية. وقد خصصت إدارة الصندوق الأموال وفقا لذلك في استعراض منتصف العام للميزانية.

37- وتضمنت التعليقات من الأعضاء طلبا للتوضيح عن ما هي المهمات التي استكملت، وفيما لو كان المكتب قد طلب زيادة في ميزانيته كجزء من مقترح ميزانية عام 2014.

38- وأوضح مدير المكتب أنه بموجب الخطة التي صادق عليها المجلس التنفيذي هنالك ثلاث مهام لم يتم تقريرها بعد للسماح بمرونة كافية للاستجابة لاعتبارات المخاطر الطارئة. وأما بالنسبة لمهمتين من المهمات المؤداة حتى تاريخه فهما تغطيان مراجعات لخدمات الشحن والرواتب. وأكد مدير المكتب على أنه قد أدرج الزيادة في ميزانية المكتب لعام 2014.

39- وبدون أية تعليقات إضافية، اعتبرت اللجنة أن استعراض التقرير قد استكمل.

استعراض وضع إطار القدرة على تحمل الديون والتبعات المالية للمنح

40- في الاجتماع السابع والعشرين بعد المائة للجنة مراجعة الحسابات، طلب من إدارة الصندوق تعزيز الوثيقة التي كانت قد قدمتها حول إطار القدرة على تحمل الديون والتبعات المالية للمنح.

41- استجابة لذلك الطلب، عرضت إدارة الصندوق ورقة تضم التالي:

- معلومات إضافية عن الخيارات المتاحة للنظر فيها فيما يتعلق بالممارسات التي تتبناها المؤسسات المالية الدولية الأخرى؛
- التبعات المخصوصة بشأن حقوق التصويت؛
- حسومات الحجوم الممكنة بالنسبة للسلف المسددة؛
- المعايير المستخدمة في تحديد فئات الجهات المانحة المتوقع منها المساهمة في التعويضات المتعلقة بإطار القدرة على تحمل الديون؛

- مقترح وضع عتبة دنيا للمساهمات لأغراض الكفاءة الإدارية.

42- أما ما تبقى من الوثيقة فيركز على استعراض البدائل المتاحة والتوصيات لنهج للإيفاء بالتزامات تعويض الصندوق على النواقص التي قد يواجهها على أساس التسديد عند الحاجة. وقد تم تسليط الضوء على أثر عدم تغطية هذه النواقص على العمليات المستقبلية للصندوق وعلى استدامته المالية.

43- وأعلمت اللجنة بأن صيغة المساهمة المقترحة من التجديد العاشر للموارد وصاعدا ستسمح للجهات المانحة إما بتسديد مساهمات مفردة، يخصم منها ما يقدر بحصتها في التعويض عن تنفيذ إطار القدرة على تحمل الديون، أو بالتعهد بمبلغين منفصلين كمساهمات عادية وكتعويض عن إطار القدرة على تحمل الديون.

44- وأخيرا سلطت الوثيقة الضوء على جملة من الاستنتاجات والتوصيات المعروضة على لجنة مراجعة الحسابات والمجلس التنفيذي للنظر فيها.

45- وتضمنت التعليقات من الأعضاء الاعتراف بالعمل الدؤوب لإدارة الصندوق على هذا الموضوع وحجم التقدم المحرز بالنظر إلى النسخ السابقة؛ والمعلومات الإضافية الخاصة بالتحليل الذي يستشرف المستقبل؛ وإيضاحا عن معنى النسب المئوية المقدمة والتي تمثل التعويض عن إطار القدرة على تحمل الديون كنسبة من التدفقات العائدة مقارنة بالنسب المذكورة في الوثيقة المقدمة إلى المجلس عام 2007؛ وإيضاحا عن مدى طول المدة التي يمكن للمنظمة فيها أن تستمر بالحفاظ على مستوى منح بموجب إطار القدرة على تحمل الديون بما يقارب 21 بالمائة مقارنة ببرنامج العمل دون أن تحقق خسارة أو ربح؛ وإيضاحا فيما لو كان يتوجب النظر إلى الدول الأعضاء كجهات مانحة وما هو الأثر الإجمالي لخيار "عدم فعل أي شيء". وتضمنت التعليقات الأخرى الاعتراف بوجوب قيام الدول الأعضاء بتعويض الصندوق عن تسديد مبالغ المنح الأصلية. وقد طلبت الإدارة أيضا إعادة هيكلة هذه الوثيقة لجعلها أكثر تبسيطا وأقل تكرارا.

46- وأوضحت الإدارة التوجه لنسبة التعويض عن إطار القدرة على تحمل الديون إلى التدفقات العائدة ونموه المستقر على مر الوقت بالنسبة لبرنامج القروض والمنح. وفيما يتعلق بخيار "عدم فعل أي شيء" فقد أوضحت الإدارة أنه يتوقع من الدول الأعضاء احترام التزاماتها تجاه الصندوق كما كان مفترضا فيها عند وضع إطار القدرة على تحمل الديون. وأوضحت الإدارة بأن نموذج المساهمات المذكور لم يغير التزامات المساهمات الإجمالية لجهة مانحة ما، سواء كانت مساهمتها على شكل مساهمة واحدة، أو على شكل مساهمتين منفصلتين.

47- وطلبت إدارة الصندوق تنقيح الوثيقة للأخذ بعين الاعتبار التوصيات الواردة وتشذيبها تمهيدا لعرضها على اجتماع لجنة مراجعة الحسابات في نوفمبر/تشرين الثاني، لعرضها بعدئذ على المجلس التنفيذي في دورته المقررة في ديسمبر/كانون الأول 2013.

تحديث عن التقدم المحرز في تطوير نظام القروض والمنح

48- عرضت إدارة الصندوق تحديثا يركز على التاريخ والوضع الحالي لمشروع نظام القروض والمنح.

49- وذُكرت اللجنة بالمسوغات الأصلية لاستبدال النظام الحالي وهي عمره الطويل (أكثر من 15 سنة)، وعدم قدرته على دعم احتياجات العمل الحالية والمستقبلية في الصندوق، والصعوبات المتعلقة بإدخال التحسينات المطلوبة.

50- وفي عام 2011 استكملت متطلبات العمل ونطاق المشروع. وبنهاية عام 2011، قرر الصندوق إجراء المشروع على مرحلتين؛ المرحلة الأولى وهي تغطي استبدال النظام الحالي للقروض والمنح ووظيفة جعله خزانا لبيانات الصرف وخدمة الديون، وأما المرحلة الثانية فتغطي بوابة المقترض وطلبات السحب الإلكترونية.

51- وأعلمت اللجنة بالإطارات الزمنية التالية للمشروع:

(1) 2009: مسح للسوق ومراجعة لمتطلبات العمل.

(2) 2010: توصيف النطاق واستكمال مفاوضات العقد مع شركة Oracle.

(3) أبريل/نيسان 2012: البدء بالتنفيذ الفعلي.

(4) نهاية سبتمبر/أيلول 2013: التاريخ المؤقت للانطلاق شريطة الاستكمال الناجح لاختبارات المستخدم الحالية ولموافقة جميع أصحاب الشأن.

(5) نوفمبر/تشرين الثاني 2013: الانطلاق بالنسبة لخزان البيانات.

(6) 2014: البدء بتنفيذ بوابة المقترض وطلبات السحب.

52- مُول المشروع بميزانية رأسمالية متعددة السنوات موافق عليها بحدود 15.8 مليون دولار أمريكي. وأما التكاليف الحالية (بتاريخ 19 أغسطس/آب 2013) بما في ذلك مرحلة ما قبل التنفيذ، فتبلغ بمجملها 5 ملايين دولار أمريكي. وتبلغ التكاليف الملتزم بها للمشروع 6 ملايين دولار أمريكي. ويتصور أن تكون التكاليف السنوية بعد التنفيذ بحدود 1.68 مليون دولار أمريكي، بما يتماشى مع التقديرات الأصلية المعروضة على كل من لجنة مراجعة الحسابات والمجلس التنفيذي.

53- طلب الأعضاء تأكيدا حول ما إذا كانت شركة Oracle قد وافقت على مبادلة تراخيص نموذجين بتراخيص أخرى، وفيما لو كانت الإدارة في وضع يمكنها من إجراء مثل هذا التبادل.

54- وأكدت الإدارة بأن هنالك إمكانية حقيقية لأن يتم مثل هذا التبادل. كذلك فقد أشارت الإدارة أيضا إلى أن احتمال الإيفاء بالهدف الحالي لتاريخ الانطلاق هو بحدود 50 بالمائة. وفي حال عدم الإيفاء بالتاريخ المؤقت المحدد في 30 سبتمبر/أيلول 2013، فإن الإدارة سوف تتطلع إلى تأجيله لمدة شهر واحد.

55- وأحاطت اللجنة علما بذلك وأكدت بأنها تتطلع للحصول على تحديث آخر في اجتماعها التالي.

التقارير المالية الاعتيادية المرفوعة إلى المجلس التنفيذي

56- غطى هذا البند تقرير وضع التجديد التاسع لموارد الصندوق، وتقرير حافظة استثمارات الصندوق للفصلين الأول والثاني لعام 2013 والتقرير المرحلي عن متأخرات سداد أصول القروض وفوائدها ورسوم خدمتها. وقد دعيت إدارة الصندوق لتقديم تحديث عن وضع المساهمات في التجديد التاسع لموارد الصندوق، وعن حافظة الاستثمارات بما في ذلك الإجراءات المقترحة للتخفيف من مخاطر الظروف غير المواتية السائدة في سوق الاستثمارات.

57- وقد عرض على اللجنة تحديث شفهي عن المساهمات المستلمة من تاريخ التقرير حتى التاريخ الحالي.

58- وكانت التحركات على الوجه التالي:

(1) تم استلام تعهدات إضافية من مولدوفا، وأوروغواي، وبيرو. ووصلت التعهدات في التجديد التاسع للموارد إلى 1.39 مليار دولار أمريكي، بما يعادل 93 بالمائة من الهدف الإجمالي.

(2) تم تقديم وثائق مساهمة إضافية من الولايات المتحدة، مما يعني أن وثائق المساهمة قد وصلت إلى 84 بالمائة من إجمالي التعهدات.

(3) تم استلام مدفوعات إضافية من غانا، والصين، والمكسيك، وجنوب أفريقيا، وبلجيكا، وأوروغواي، والولايات المتحدة. وبلغت المدفوعات المستلمة بتاريخ 4 سبتمبر/أيلول 2013 ما مجموعه 700 مليون دولار أمريكي، أي ما يعادل 50 بالمائة من إجمالي التعهدات.

59- وقد أعلمت اللجنة بأن الاستثمارات كانت ضمن إجراءات المخاطر المستخدمة في ميزنة المخاطر المنصوص عليها في بيان سياسة الاستثمار، في حين كانت القيمة المعرضة للمخاطر المشروطة بتاريخ 30 يونيو/حزيران 2013 بحدود 2.85 بالمائة، وهي ضمن مستوى ميزانية المخاطر البالغة 6 بالمائة.

60- وتراجعت قيمة حافظة استثمارات الصندوق بالدولارات الأمريكية لتصل إلى 2 مليار دولار أمريكي بتاريخ 30 يونيو/حزيران 2013، بعد أن كانت 2.3 مليار دولار أمريكي بتاريخ 31 ديسمبر/كانون الأول 2012.

61- وتعود أسباب هذا التراجع إلى ما يلي:

- صافي التدفقات الخارجة (نتيجة لزيادة الصروفات)؛
- عائد الاستثمار السلبي (خسائر السوق غير المتحققة)؛
- تحركات أسعار الصرف.

62- وبالنسبة لحافظة الاستثمارات، فقد أعلمت اللجنة بأنه وبتاريخ 30 يونيو/حزيران 2013، كان صافي معدل العائد للسنة حتى تاريخه سالبا بما يعادل 1.51 بالمائة مما يترجم إلى عائد استثمار سلبي بحدود 35.8 مليون دولار أمريكي. ويعود السبب في ذلك إلى الصعوبات في الأوراق المالية ذات العائد الثابت في الأشهر الستة الأولى من عام 2013.

63- ووفرت إدارة الصندوق استعراضا لحافظة السندات الحكومية العالمية لشهر أغسطس/آب بما يعادل قيمة سلبية قدرها 1.6 بالمائة، أي ما يعادل 32 مليون دولار أمريكي سلبي على مدى السنة، وسلطت الضوء على أن أداء حافظة قروض الأسواق الناشئة ما زال رديئا.

64- وذُكرت اللجنة بالاستنتاج الذي خرجت به شعبة الخزانة بنهاية عام 2012 بعد تقدير لتوجهات السوق، والتي أدت إلى السؤال فيما لو أن حافظة استثمارات الصندوق في أفضل تركيبة ملائمة للانطلاق قدما. وبالتالي، أجريت دراسة لفئات الأصول من خلال تدبير للتوريد مع شركة استثمارية معروفة وهي شركة Black Rock. وسلطت هذه الدراسة الضوء على توقعات أداء نمط الحافظة (السندات الحكومية) تحت ظروف اقتصادية مختلفة، مشيرة إلى أن أداءها كان أفضل في فترات الأزمات وأنه لم يكن بهذا القدر من الجودة في أوقات استعادة الاقتصاد لعافيته، كما هو الحال بالنسبة للوضع الراهن. وأشارت الإدارة إلى أن الخسائر هي خسائر دفترية غير متحققة لأنه لم يتم بيع السندات.

65- وأعطيت اللجنة معلومات أساسية عن تركيبة حافظة استثمارات الصندوق، وعن المكاسب التاريخية المتحققة خلال سنوات الأزمة المالية والاستنتاجات التي تم التوصل إليها بعد استعراض استراتيجية الاستثمار في

النصف الأول من عام 2013. ويتضمن ذلك أيضا استعراضا لاحتياجات السيولة على المدى الآني والمتوسط، والتي تم إدخالها في الاعتبار في التغيير المقترح لتركيبة الاستثمارات، بما يتضمن المكون شبه النقدي لتلبية احتياجات السيولة التشغيلية، وآجال أطول كما هو الحال بالنسبة للسندات لتلبية احتياجات أخرى. ويسمح هذا النهج للصندوق بالاستفادة من عائد أفضل على النقدية مع توجهه لآجال أطول بالنسبة للأموال التي لا يحتاجها آنيا. وأشارت إدارة الصندوق إلى أن ذلك يبقى ضمن بيان سياسة الاستثمار القائمة مما يعني أنه ما من حاجة لموافقة منفصلة. ومع ذلك فإنه يعرض المعلومات على اللجنة من باب الطمأنة بأن الإدارة لا تقف مكتوفة الأيدي في وجه العائد الحالي السلبي على حافظة الاستثمارات.

66- وتضمنت التعليقات الواردة من الأعضاء طلبا بتقديم عرض عن نتائج الاستثمار وخطة على المجلس التنفيذي. كما طلب الأعضاء رأي إدارة الصندوق في الآراء التي عبر عنها الاستشاريون في استعراض استراتيجية الاستثمار.

67- وأكدت إدارة الصندوق للجنة على أن اختيار الاستشاريين يتم بصورة تنافسية من خلال استدراج عروض تضم تقييما تقنيا متينا. وفي حين أكدت إدارة الصندوق على أن الآراء التي عبر عنها المستشارون هي آراء متينة تتفق مع استقلاليتهم وخبرتهم في هذا المجال، إلا أن ذلك لا يعطي أية ضمانات حول رؤيتهم المستقبلية.

68- وأحاطت اللجنة علما بأن التقرير بشأن حافظة الاستثمارات للفصلين الأول والثاني سوف يعرض على المجلس التنفيذي مع الوثيقة الإضافية للعلم التي تحدد خطة عمل الإدارة المقترحة.

مسائل أخرى

69- عرضت إدارة الصندوق تحديثا عن الآلية العالمية.

70- وقد أعلمت اللجنة بالخطة الموضوعة حاليا لتسليم الخدمات المالية التي كان الصندوق يوفرها للآلية العالمية لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر. ويتوقع استكمال هذه الخطة بحلول 30 سبتمبر/أيلول 2013. وبالفعل فإن الخطوات جارية حاليا لإعداد المعلومات المالية للتسليم، بما في ذلك تنقيح الوصول إلى النظم.

71- وقد أُعلمت اللجنة بأنه سيتم الإبقاء على بعض الأموال في حساب ضمان بانتظار نتائج الدعاوى القضائية. كما سيتم تحويل مبالغ أخرى إلى اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر لتغطية الاحتياجات الآنية، ولأغراض استمرارية الأعمال.

72- وأحاطت اللجنة علما بهذا التحديث.